

# الرياح يخرج دفاتر «جرف الرمال» متعارضة مع المشروع الملكي «أليوتيس»

**هذه الواقعة**  
وببور، حذر يوسف بنجلون، رئيس الغرفة المتوسطية، في تصريح لـ«صحيفة الناس»، من اعتماد هذه الدفاتر المتعلقة بـ«جرف الرمال»، مشدداً على ضرورة أن تتم استشارة المعهد الوطني للبحث العلمي، التابع لوزارة الفلاحة والصيد البحري، إضافة إلى وزارة البيئة قبل إصدار هذه الدفاتر.

تقديره، ص. 2

نفسه يتم الترخيص لـ«جرف الرمال» في هذه المسافة للقضاء على تواليد الأسماك الرخوية وكثير من الأسماك المتنقلة». وغير صيري، الذي يشغل في الوقت نفسه منصب رئيس الغرفة الإطلالية الشمالية، عن استغرابه كحقيقة إخراج هذه الدفاتر دون استشارة المعهد الوطني للبحث العلمي، التابع لوزارة الفلاحة والصيد البحري، باعتباره المؤهل الأول للحكم في

مطلع هذا التناقض مع مخطط وزارة الرياح مع فريق عزيز أخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري، الذي يشرف على المخطط المذكور، قال كمال صيري، رئيس غرفة الصيد في تصريح لـ«صحيفة الناس»: «لا أفهم كيف يمكن «أليوتيس» الصيادي من منع «أليوتيس» الصيادي من الصيد في مسافة ثلاثة أميال من الشاطئ باعتبارها المسافة التي تواليد فيها الأسماك، فيما تسمح دفاتر الرياح في جرف الرمال في هذه المسافة. وفي الوقت الذي عزا مصدر

السادس شخصياً. ودق هؤلاء الغاضبون ناقوس الخطر لأن الترخيص الممنوح لشركات جرف الرمال سيقضي على الثروة السمكية باعتبار أن خطط «أليوتيس» يمنع الصيد في مسافة ثلاثة أميال من الشاطئ باعتبارها المسافة التي تواليد فيها الأسماك، فيما تسمح دفاتر الرياح في جرف الرمال في هذه المسافة. وفي الوقت الذي عزا مصدر

الرباط - رشيد التلمساني

أشارت دفاتر تحملات جرف الرمال من البحار، التي أعدتها فريق عبد العزيز الرياح، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، موجة استثناء عارمة بين بحارة الصيد الساحلي ومهنيي القطاع بعد أن تبين أن هذه الدفاتر تتناقض في بعض بنودها مع مخطط «أليوتيس» الذي يحظى برعاية خاصة من الملك محمد

# الربح يخرج دفاتر تحملات حول جرف الرمال متعارضة مع الشروع الملكي «اليوتيسب»

تنمية ص 1

مثل «فم المرجة» تتمثل فيها الرمال عائقاً أمام تواجد الأسماك، مما يبرر جرفها، مشيراً إلى أن عملية الترخيص لجرف الرمال ستم بناء على دراسة تجريها وزارة البيئة في المنطقة التي يراد استخراج الرمال منها.

يذكر أن دفتر تحملات جرف الرمال لم يتضمن أي إشارة إلى ضرورة حصول الشركات التي تزيد الاستثمار في هذا المجال على شهادة من وزارة البيئة أو من المعهد الوطني للبحث العلمي، التابع لوزارة الفلاحة والصيد البحري، تسمح لها بجرف الرمال من المفتوحة لهذا الغرض، كما نص على ذلك دفتر التحملات.

وتوقع بنجلون أن تكون لهذه الدفاتر عواقب سلبية على الثروة السمكية إذا تم اعتمادها، لاسيما أنه سبق أن ثارت خصومة في المضيق على الخلفية ذاتها وتدخلت السلطات لغض الناظر قبل إحالته على المحكمة.

من جهة، قال مصدر مسؤول في وزارة التجهيز والنقل والوجستيك إنه لأول مرة يسمع أن دفتر تحملات جرف الرمال من البحر تتعارض مع مخطط «اليوتيسب»، وقال في تصريح لـ«صحيفة الناس» إنه على العكس من ذلك، فإن هناك مناطق